

## الفصل الرابع: البنك العالمي للإنشاء والتعمير (التنمية).

### الأهداف البيداغوجية (التعليمية):

- 1- تعريف الطالب بظروف انشاء البنك الدولي وارتباطه الوثيق بالصندوق.
- 2-الكشف عن المحاولات الدولية السابقة لإنشاء مؤسسات دولية لتقديم القروض لأعضاء الجماعة الدولية .
- 3- كشف أهداف البنك الدولي وفقا لاتفاقية إنشائه.
- 4-تعرف الطالب على أوجه الارتباط بين الصندوق والبنك الدوليين.

**تمهيد:** لقد عرف العالم خلال فترة ما بين الحربين العديد من المتغيرات والأحداث في مختلف المجالات والميادين خاصة المجال الاقتصادي الذي ميزته أحداث انهيار قاعدة الذهب واللجوء إلى نظام النقد الورقي الإلزامي واعتماد الدول على سياسات مالية تضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادها المتدهور وفي عام 1944 اجتمع ممثلو الولايات المتحدة وانجلترا و42 دولة في برينتونوودز بنيو هاشير الأمريكية لتقرر شكل للنظام المالي النقدي الجديد وتم الاتفاق على انشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

### مفهوم البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر اشد البلدان فقرا ,رسالته تحقيق عالم خال من الفقر بمعنى انه احد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة تعنى بالتنمية وقد بدا نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في برينتونوودز بولاية نيو هاشير الأمريكية وبعد الأعمار في إغراق النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا الى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية وفي مرحلة تحول البنك اليوم زاد من تركيزه على التقليل من حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000 والتي تستهدف تحقيق حل مستدام لحدة الفقر .

فكان قرض البنك الاول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار عام 1947 وقد خصص القرض بمجهودات اعادة اعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية .

فالبنك الدولي مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الأعضاء البالغ عددهم 189 بلد ويصبح البلد عضوا بمجرد اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

## تقسم مجموعة البنك الدولي لخمس مؤسسات وهي

\*البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1945

\*المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960

\*مؤسسة التمويل الدولية عام 1965

\*هيئة ضمان الاستثمار عام 1988 المتعدد الأطراف

\*المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عام 1986

وتقتصر هذه المؤسسات بجوانب مختلفة في التنمية لكنها تستخدم افادتها الفنية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الاساسي نفسه الا وهو تقليل نسبة الفقر , ويشير تقرير البنك العام المالي 2001 الى قيام المؤسسة باقراض الدول الاعضاء ما يزيد عن 17 مليار دولار

كما تشير عبارة البنك الى (البنك الدولي لإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)

## المؤسسة الدولية للتنمية:

تقدم المؤسسة الدعم لاستراتيجيات الحد من الفقر لدول العالم الاكثر فقرا من خلال الاعتمادات والمنح بدون فائدة.

## البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يهدف الى تخفيض مستوى الفقر في الدول متوسطة الدخل والدول الاثر فقرا من خلال القروض والكفالات والخدمات التحليلية الاستثمارية (لا تتعلق بالقروض).

فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير يساعد البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الاقفر المتمثلة في الاهلية الانتماية.

وتركز مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية ومن خلال هذه المؤسسات تقدم مجموعة البنك الدولي للتمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات للشركات الخاصة ومن ضمنها المؤسسات المالية.

## أنشطة البنك الدولي :

يمارس البنك الدولي عدة أنشطة منها تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء من أجل الإسراع بمعدلات التنمية وخاصة للدول النامية حيث تتلخص هذه الأنشطة في الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي وتتلخص هذه الوظائف فيما يلي:

- 1- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
  - 2- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا والتي لا يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الالف دولار سنويا
  - 3- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة
  - 4- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
  - 5- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة منها سدود المياه, مشاريع الري محطات توليد الكهرباء , السكك الحديدية والطرق .
  - 6- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات .
- الهدف العام من البنك الدولي هو تشجيع استثمار رؤوس الاموال لغرض تعمير وتنمية الدول المنظمة اليه التي تحتاج لمساعدته في انشاء مشروعات ضخمة وتساعد في الاجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة ومساعدة البنك للاعضاء تكون باقراض الحكومات مباشرة أو تقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة اخرى أو من السوق الدولية, لكن ممارسة البنك لاعماله اظهرت انه كان منحازا في اقراضه لبعض الدول وعدم اقراضه دولاً اخرى .

## اهدافه:

تحدد اهداف البنك الدولي في :

- 1- المساعدة في تعمير وتنمية اقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى
- 2- تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة عن طريق الضمان او المساهمة في القروض
- 3- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الاجل الطويل للتجارة الدولية

#### 4- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية

5- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الاموال سواء في صورة قروض او استثمارات أجنبية مباشرة او غير مباشرة بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي

#### هياكله:-

أ - **مجلس المحافظين:** ويتشكل من مندوبي الدول الأعضاء، وتقوم كل دولة بتعيين محافظ ونائب له ويعتبر السلطة العليا في البنك وتتركز في يده كل سلطاته

وإن كان من الملاحظ أن المجلس قد فوض عمليا المديرين التنفيذيين للبنك في مباشرة كل سلطاته المتعلقة بتصريف الشؤون العامة للبنك، وذلك باستثناء تلك المسائل التي ينص النظام الأساسي للبنك على ضرورة احتفاظ المجلس بها لنفسه مثل قبول الأعضاء الجدد أو زيادة رأس المال، ويجتمع المجلس عادة مرة كل سنة

ب **المديرون التنفيذيون:** وعددهم واحد وعشرون، يتم تعيين خمسة منهم بواسطة الدول التي تملك - أكبر الحصة في رأس مال البنك وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، أما الستة عشر الآخرين فيجري انتخابهم عن طريق المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين، ويلاحظ أن التصويت في مجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين يتم وفقا لنظام التصويت المرتبط بمدى صوتا مضافا إليها صوت واحد عن كل 250 المساهمة في رأس مال البنك، بمعنى أن لكل دولة سهم من حصة الدولة

ج- **الرئيس:** ويتم انتخابه بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات، وهو يرأس بحكم منصبه المجلس المذكور وهيئة موظفي البنك، والرئيس لا يملك حق التصويت داخل المجلس إلا للترجيح في حالة تساوي الأصوات، كما أن له حق حضور جلسات مجلس المحافظين، ولكن بدون الاشتراك في التصويت، ويعتبر الرئيس مسؤولا عن سير العمل داخل البنك، ويعاونه في ذلك عدد من الموظفين الذين يعملون تحت رئاسته.

ويمارس البنك الدولي في عالمنا اليوم سلطة واسعة جدا، ويقوم بنشاط إنساني متعدد الأشكال، وهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، فخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح مليار دولار 225 الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على

ويؤمن البنك إنشاء البنية التحتية بقروض الاستثمار، وفي بعض الحالات -مثل النيجر- يغطي العجز في الميزانية، وهو يمول كل عام أيضا مئات من مشاريع التنمية فالبنك يعتبر في كل مكان هو المقرض ويستطيع أن يفرض شروطه علي مدينيه، ومن غيره يقبل أن يمنح قرض لبلاد مثل تشاد وهندوراس أو مالاوي أو كوريا الشمالية أو أفغانستان.

لكن بجانب ذلك كان هناك وجه آخر للبنك تجلي في الشروط القاسية التي يفرضها على الدول المقترضة لتغيير اقتصادياتها التقليدية من أجل تنظيم المضاربة الاقتصادية والتجارة العالمية، ومن يفرض هذه الشروط يرفض طلبه

"وقد حدث هذا خصوصا من نهاية الستينات وحتى بداية الثمانينات حينما كان " روبرت ماكنمارا مديرا للبنك، وكان قبلها شغل وزير الدفاع للولايات المتحدة مع الرئيسين كينيدي وجونسون، وتسبب في دمار فيتنام، ولكنه وأثناء رئاسته للبنك الدولي تسبب في دمار أكبر حيث كانت الدول تتعامل مع البنك دون أن يكون لديها خيار آخر، وكانت ثمرة سياسة ماكنمارا أن وجدت الدول النامية نفسها أمام سدود ضخمة واسعة الفوهات وطرق مدمرة، وأبنية ومكاتب فارغة وحقول خربة، وديون هائلة، لن يستطيع أبدا تسديدها، وكانت هذه هي ثمرة السياسة التي انتهجها البنك منذ رئاسة ماكنمارا وحتى يومنا هذا . ومهما كان حجم الخراب الذي تسبب به الرجل في فيتنام، فإنه تجاوز ذلك أثناء ولايته في رئاسة البنك.

إن البنك الدولي في أثناء ولاية ماكنمارا كان يتبنى أيديولوجيا قائمة على النمو وكانت المعادلة نمو - تقدم - تنمية - رخاء للجميع، وعندما تعرضت هذه النظرية للانتقاد وذلك لتخريب الطبيعة، أخذ البنك يتبنى نظرية التنمية المتكاملة، ثم في التسعينيات نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللأسف فشلت كل هذه النظريات في مساعدة الدول الفقيرة وتطورها والسبب في هذا الفشل أن النظريات قد تتغير، لكن الممارسات تبقى ثابتة لأنها تملبها عقلية مصرفية قائمة على الاستغلال، وفتح البلاد أمام أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للسلب والنهب، وفي كل الأحوال لا بد من رضا الولايات المتحدة، ويفرض البنك خصخصة الأملاك العامة، وتساءل جيمس ولفنسون- المدير السابق للبنك الدولي- عام- 2000م عقب استقالة أقرب مساعديه والنائب الأول لرئيس البنك الدولي وتشهيره علانية بإستراتيجية الخصخصة المفرطة وعدم فاعلية مؤسسات بريتون وودز- فإذا كانت القروض تخرج والسدود تنشأ وتولد الكهرباء ومع ذلك فهناك بشر يموتون من الجوع، وفي جميع بلدان العالم الثالث تعود الملا ريا إلى الانتشار وتقضي على مليون شخص في السنة، والمدارس تفتقر، والأمية تتقدم، والمستشفيات تسقط في الخراب والمرضى يموتون لغياب الدواء، ومرض الإيدز ينتشر، فما سبب الفشل الخطير للبنك؟

إنه الاستغلال الصارخ من قبل الشركات الرأسمالية العابرة للقارات، وسياسة الخصخصة المفرطة بغير حدود ومحاولة فرض قواعد لنظام اقتصادي من طرف مؤسسي البنك يخدم مصالحهم ومن أخطر سلبات البنك الدولي ازدواجية التعامل مع الدول الأعضاء ولقد تجلى ذلك في تصميم وتنفيذ مشروع محدد بعينه (مشروع أنابيب النفط تشاد-الكاميرون) رغم علمه باستشراء الفساد في هذه الدول، وهذا المشروع تمت دراسة الجدوى له منذ منتصف التسعينات ويعد أكبر مشروع كان التوظيف 2001صناعي يقتضي أكبر توظيف مالي خاص في إفريقيا، وفي منتصف عام

مليار دولار، وكان لابد من مساهمة البنك 3.7الضروري لإنجاز المشروع يساوي على وجه التقدير مليون دولار، وذلك لتأمين حفر الآبار وتأهيل 200وقدم هذا الأخير في المرحلة الأولى من التنفيذ حقول النفط المكتشفة حديثا جنوب تشاد، وكان يجب أن يلي ذلك البناء خط أنابيب طويلة ألف كيلومتر عبر الغابة من أجل نقل النفط حتى الساحل الأطلسي في الكامرون من موقع "كريبي"، ومن أجل مليون دولار 300المساعدة في تنفيذ هذه المرحلة الثانية من المشروع قدم البنك وبالرغم من أن البنك كان قد تبني نظرية تقييم النتائج الاجتماعية والسرية لكل عملية يقوم بها. إضافة إلى رأي منظمات المجتمع المدني وتقارير المكتب الاجتماعي التابع للبنك الدولي. فإن تشاد تعاني من حكم القبائل المتناحرة، وعمليات قتل وإعدام وتعذيب، كذلك نظام الحكم في الكاميرون وقتذاك فاسد، وتحتل المركز الرابع في لائحة الدول الأكثر فسادا التي تضعها منظمة الشفافية الدولية وقد قامت منظمات المجتمع المدني في الكاميرون خلال القمة الفرنسية-الإفريقية عام 2000م في ياوندي بمظاهرات تطالب بالاعتصام العادل لعائدات النفط المنتظرة، وضمانات ضد الفساد، واضطر البنك للتراجع، ورفض ولفنسون الدراسة الأولى لانعكاسات المشروع على البيئة الاجتماعية، غير أن شركات النفط لم تتراجع، وجندت أصدقائها في واشنطن، والنتيجة كانت إزعان ولفنسون لشركات النفط بعد مرور سنة ونصف على رفضه للدراسة الأولى عن انعكاسات المشروع، وقال في تبريره "لقد أخذنا بعين الاعتبار اعتراضات منصفه" لكن ماذا جرى؟ من 80%لقد تدخلت شركات النفط بقوة لدى الرئيس التشادي وأصدرت الحكومة التشادية قانونا ينص على تخصيص لتمويل صندوق خاص من أجل 10%واردادات النفط المنتظرة للتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، في حين يخصص . فهل يمكن تصور قانون ضد الفساد يصدر في ظل حكم نظام فاسد في تشاد "الأجيال القادمة وهكذا تجاهل رئيس البنك الدولي جميع الاعتراضات الأخيرة على تنفيذ هذا المشروع وعلق رئيس حزب السلام الأخضر "الفرنسي برنو ريبيل" والذي كان يتابع تصرفات البنك منذ زمن طويل بما يلي "الخطابات تتزين والمبادئ تبقى كما هي، مثل هذا الاستثمار غير الأخلاقي، كان على البنك أن لايقوم به"، وفي مذكرة سرية صادرة عن البنك الدولي نفسه في مايو 2000م، نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية أن عدد من الاقتصاديين في البنك تخلوا عن ولفنسون وأصدقائه النفطيين، ورأوا أن خط الأنابيب يحتمل مخاطر وانحرافات سياسية وبيولوجية مهمة إن كل سؤال يطرح نفسه على رئيس البنك بخصوص هذا الموضوع يغضبه، يدل على ذلك مقابلاته مع الصحفية ليبيراسيون في يونيو عام 2000م إن المستفيد الوحيد من هذا المشروع الضخم هو حكومتا تشاد والكاميرون، وبالرغم من إنشاء مليون دولار 25صندوق خاص نفطي لمكافحة الفقر "فإن حكومة تشاد اقتطعت عام 2000م مبلغ " بموافقة البنك من أموال الصندوق، والذريعة كانت المجاعة في البلاد، بينما نشر زعيم المعارضة وثائق تشير إلى أن القسم الأكبر من ذلك المبلغ استخدم لشراء أسلحة، وهكذا استخدم الصندوق . المخصص لمكافحة الفقر، وقد أنشأه البنك الدولي لتمويل الحرب التي يقودها الرئيس ضد قسم من الشعب التشادي.

إن ما سبق ذكره يوضح الطريقة التي يتعامل بها البنك مع قروضه الممنوحة للدول الأعضاء والسيطرة الطاغية ل واشنطن على سياسات البنك وقراراته بغية فرض قواعده التي تشكل النظام الاقتصادي الذي يراه مناسباً، ويضاف إلى ذلك سلبيات أخرى تتمثل فيما يلي:

إن المال التي تقترضه الدول النامية من البنك وتستثمره استثماراً نافعاً لن تؤتي ثماره في تنمية - الإنتاج القومي ما لم تنفق الدولة النامية مبالغ مماثلة على المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية والمشروعات الصحية والتعليمية والإسكان وموارد المياه والصرف، وقد تعجز الدولة إزاء ضآلة مواردها عن تمويل هذه المشروعات، كما لا يستطيع البنك من جانبه أن يقدم أمواله لمثل هذه الأغراض لأنها تخرج عن طبيعة عملياته، إذ هي مقصورة، بمقتضى نصوص الاتفاقية على تمويل مشروعات إنتاجية معينة يمكن أن تدر دخلاً يكفي لتوفير قدر من العملات الأجنبية، تستطيع معه الدولة النامية أن تسدد قيمة رأس المال المقترض وما يستحق عنه من فائدة.

درج البنك على تفسير بنود الاتفاقية في أضيق الحدود والمعاني، إذ جعل عملياته مقصورة على - إقراض الأموال التي تحتاج إليها الدول النامية لشراء المعدات والسلع الرأسمالية اللازمة "المشروعات إنتاجية معينة وإزاء النقد اللاذع الموجه للبنك، برر ذلك للاعتبارات الخاصة بتوافر العملات الأجنبية لدى الحكومات المقترضة أو الضامنة عندما تحين مواعيد سداد قيمة القروض وما يستحق عنها من فوائد، ويبدو أن مرد الأمر في هذا الشأن هو مدى قدرة الدولة النامية على إنتاج السلع والخدمات بوجه عام بغض النظر عن ضرورة توجيه القروض البنك إلى مشاريع إنتاجية معينة مرتبطة بقياس حاجة هذه الدولة إلى عملات ورسوم، ويبنى هذا النقد على أن البنك يفحص مزايا المشروعات الإنتاجية المعنية في عزلة، دون الإشارة إلى علاقتها باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدولة المقترضة بوجه عام، بينما تقارير البنك تنفى ذلك، وتؤكد أن البنك يعمل على تشجيع كثير من الدول الأعضاء على وضع برامج طويلة للتنمية الاقتصادية.

تقتضى اتفاقية البنك بأن الاعتبارات الاقتصادية وحدها التي تهيمن على قراراته في كل ما يتعلق - بتمويل المشروعات الإنتاجية في دول العالم النامي، وبالرغم من ذلك يميل البنك إلى التصرف وفقاً لرغبات بعض الدول الأعضاء التي قد تتحكم في قراراته لما تملكه من نسبة كبيرة من مجموع أصواته، ولا أدل على ذلك من الخطر الكامن وراء تصرفات البنك حيث أن الولايات المتحدة والمملكة من مجموع الأصوات، وهو ما يفسر سحب البنك 54% المتحدة وفرنسا وألمانيا تمتلك ما يقرب من لمشروع تمويل السد العالي، وفي المقابل تتدفق أموال البنك على دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، وضآلة نصيب دول الجامعة العربية من قروض البنك.

إن مثل هذه السلبيات المتعلقة بعمل البنك الدولي، هي أكبر تحد لفاعليته وقدرته على النهوض بالأعباء التمويلية للتنمية والتعمير داخل أقاليم الدول الأعضاء، إضافة إلى عدم وجود تنسيق بين ما يقدمه البنك من قروض، وبين ما تقدمه مؤسسات دولية أخرى من قروض ومعونات

إن تطور الدور الاقتصادي للبنك الدولي من خلال أنشطته في مجال إقراض الدول الأعضاء فيه تعكس الرغبة الجامحة للنظام الرأسمالي في تعميم أيديولوجيته على العالم، وتكريس لقواعد النظام الاقتصادي الذي يريده حيث ترتبط القروض ببرامج التكييف الهيكلي التي تفرضها الدول الكبرى على الدول النامية، وما يقتضيه ذلك من التدخل في الشؤون الداخلية للدول

ونظرا لضخامة رأس مال البنك وقدرته التمويلية، كان على البنك أن يتجنب طغيان المسائل السياسية على أنشطة البنك تحقيقا لما نص عليه ميثاقه. إن قضايا كثيرة تتعلق بما يقدمه البنك من قروض مثل الشفافية، وبناء القدرات داخل الدول لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بفاعلية هذه القروض، يجب مراعاتها من جانب الدول المستفيدة من البنك

وفيما يتعلق بدور البنك كوسيط مالي فلا يجب أن يقتصر دوره فقط على إعطاء القروض بل لا يزال هناك دور رئيسي يتعين على البنك أن يقوم به وهو الدعم الفني والتقني في تنفيذ المشروعات داخل الدول وكذلك المشروعات المرتبطة بها من كهرباء وطرق واتصالات وغيرها وليس هناك من سبب يدعو البنك الدولي إلى عدم استخدام مكانته البارزة في الأسواق من أجل تخفيف تحفظه الحالي إزاء حجم الإقراض بالنسبة لقاعدة أسهم رأسمالية، ومن شأن ذلك أن يتيح له جمع قدر أكبر من الأموال لإقراضها بشروط تجارية للبلدان المتوسطة الدخل الناجحة، مما يؤدي إلى تنويع مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه البلدان وسيتيح هذا للبنك تعزيز التنمية من خلال العمل حسب الاتجاهات السائدة في الأسواق.

إن فشل تجارب التنمية في العديد من الدول وبخاصة في إفريقيا يرجع إلى فساد النظم السياسية السائدة، ولا أمل إلا بإصلاح هذه النظم، وهو ما طرح تعبير الحكم الرشيد أو الصالح في كثير من أدبيات الاقتصاد والسياسة في العالم

كذلك يتطلب أمر إصلاح البنك الدولي ضرورة النظر في نظام التصويت وعدم التسليم بهذا النظام السائد، والذي يكرس عدم العدالة والمساواة

إن على البنك الدولي أن يكون هدفه الأول من خلال القروض دفع مشروعات التنمية داخل الدول الأعضاء، وتخفيف شروط منح هذه القروض بما يدفع التنمية والتعمير داخل هذه الدول، وألا يكون همه الأول والأخير كيفية سداد هذه القروض وضمانها

ولا يجب إغفال دور البنك في تقديم المساعدة الفنية، أو استطلاع رأيه في مسائل غير مرتبطة بإحدى عمليات الإقراض التي يقوم بها، مثل طلب الدولة من البنك الاشتراك معها في وضع خطط التنمية الاقتصادية أو تنشيط رؤوس الأموال المحلية الخاصة لتمويل مشروعاتها الإنمائية ويجب تعميق نشاط البنك في هذه النقطة أيضا دور البنك في تسوية المنازعات الاقتصادية التي تثور بين أعضائه أو بين دولة ما وبين المستثمرين الأجانب من قطاع الخاص، وذلك عن طريق المركز الدولي لإدارة النزاعات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك الدولي.



وهكذا ينبغي على البنك الدولي التخلي عن قواعد النظام الاقتصادي التي يسعى لتكريسها من خلال أنظمتها التعسفية ضد الدول النامية لفسح المجال أمام هيئة الأمم المتحدة لإرساء قواعد أكثر عدالة لنظام اقتصادي متوازن.

### انواع القروض والمنح التي يقدمها البنك الدولي:

#### أ-قروض البرامج :

وهذه القروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي او قطاعي او بتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض قروض الطوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية او ازمانات اقتصادية وفي العادة تقدم هذه القروض بدون شرط

#### ب- قروض المشروعات:

وهذه القروض تمنح لتمويل مشروع ري او محطة توليد الكهرباء.....الخ وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي ويشترط على ادارة المشروع تنفيذه بطريقة حسنة

#### ج- قروض التكييف الهيكلي:

وتمنح هذه القروض لتسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الاقتصادية الكلية بالاضافة الى تصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد

#### د- قروض التكييف الاقطاعي:

تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة او الصناعة وذلك لتصويب وتصحيح مسار هذا القطاع المراد تمويله .

-يقوم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بنوعين اساسيين من القروض والاعتمادات :قروض الاستثمار وقروض لاغراض سياسات التنمية.

-يقدم القروض الاستثمارية للبلدان مقابل تمويل توريد السلع وتنفيذ الاعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

-توفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تعرف فيما معنى بقروض التكييف) تمويلا سريع الدفع من اجل مساندة اصلاحات السياسات والاصلاحات المؤسسية في البلدان

-ويتم تقييم المشروعات المقترحة التي تتقدم بها جميع الجهات المقترضة من اجل سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وانشاء المفاوضات التي يتم اجراءها بشأن القرض يتفق البنك والجهة المقترضة على الاهداف الانتمائية والنتائج ومؤشرات الاداء وخطة التنفيذ وكذا الجدول الزمني الذي سيجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض وبينما يقوم البنك الدولي بالاشراف على تنفيذ كل من القروض التي يقدمها وتقييم ماتحققه هذه القروض من نتائج , تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروعات والبرامج وفقا للشروط التي تم الاتفاق عليها , يعمل مايقارب من 30 بالمئة من موظفين البنك الدولي في نحو 100 مكتب حول العالم ويقوم على ادارة 3 ارباع القروض القائمة مديرون يعملون بعيدا عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

- تستهدف المنح تيسير اقامة المشروعات الائتمانية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة اصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات , وفي السنوات الاخيرة تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية التي تمول مباشرة او تدار من خلال الشركات فيما يلي:

- تخفيف من اعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة

- تحسين خدمات الصرف الصحي وامدادات المياه ساعدت برامج التحصينات واللقحات من اجل تخفيف حالات الاصابة بالامراض المعدية مثل الملاريا

- مكافحة فيروس ومرض الايدز

- مساندة منظمات المجتمع المدني

- وضع مبادرات من اجل تحقيق انبعاث الغازات الدفينة

والجدير بالذكر ان اموال البنك محصنة ضد أي تخفيض في عملة أي عضو أو تتمتع امواله بالحماية ولا يتحمل خسارة الصرف وكلما خفضت دولة سعر الصرف عملتها طالب بدفع تعويض له مساوي لنسبة التخفيض لتغطية الخسارة التي تصيب حصة ذلك البلد في البنك .

## 2-شروط الاقتراض من البنك الدولي:

يشترط البنك الدولي لتقديم القروض مايلي :

-أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المدينة

- أن تكون للحكومات أو للجهات التابعة لها أو لجهات تضمنها الدولة

- أن لا يكون للدولة مصدر اخر للتمويل

- أن يقتصر دور البنك الدولي بعقد تمويل المشاريع المنتقاة والمقامة في البلدان المقترضة على متطلبات المشروع- من النقد الاجنبي لاستيراد المواد وغير ملزم بتمويل الجزء الذي يعتمد على العملة المحلية
- أن ترافق الدولة المقترضة على حق الاشراف للبنك الدولي على طريقة انفاق القرض في المجال المحدد له .
- وتظل هذه الشروط عادية طالما التزمت الدول المدينة لها وطالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه الديون(الأقساط والفوائد) في وقتها ولكن اذا تأخرت الدولة المدينة في السداد لأسباب داخلية او خارجية تكون امام خيارين كلاهما مر :

\*الخيار الاول: انكار الدين والتوقف عن السداد وهو امر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية وربما لتدخل عسكري فيها .

\*الخيار الثاني : اللجوء الى عملية اعادة جدولة للديون الخارجية وتعني قيام الدولة بطرق ابواب الصندوق والبنك الدوليين لاتفاق الدول الدائنة على كيفية وشروط اعادة الجدولة اذ تلجأ الدول الدائنة الى الصندوق والبنك للقيام بدور الوسيط بينها وبين الدول المدينة فتذهب الى نادي باريس حيث تبدأ رحلتها مع شروط جديدة لاعادة جدولة ديونها تختلف تماما عن الشروط الاصلية التي تمت على اساسها هذه الديون.

### دور البنك في تنمية الدول النامية:

\*البنك الدولي يسعى لخفض معدلات الفقر وهي المهمة الرئيسية في النهج الذي اعتمده البنك الدولي بشأن تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء في مركز عملية التنمية ويخلق أوضاعا يمكنهم فيها من اكتساب المزيد من السيطرة على حياتهم وذلك من خلال تحسين قدرتهم على الحصول على المعلومات وزيادة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات ويساند البنك الدولي حاليا مجموعة متنوعة من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بموارد تمويلية تبلغ اكثر من مليوني دولار امريكي .

\*البنك الدولي بساند بقوة تخفيض اعباء مديونيات اشد البلدان فقرا واكثرها مديونية وفي هذا الاطار يتلقى حاليا 98 بلدا تخفيفا لابعاء ديونها بما يبلغ 56 مليون دولار امريكي مع مرور الوقت

\*البنك الدولي يساعد في اتاحة المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء: تعتبر البنية الاساسية ايضا جزءا هاما من جهود البنك الدولي في التمويل والمساعدة على الوفاء بالاهداف الانمائية للألفية الجديدة فتقديم المياه النظيفة أثر مباشرة في تخفيض معدلات ووفيات الاطفال كذلك توفير خدمات الكهرباء والاتصالات يربط بين المجتمعات المحلية والعالم المحيط بها ومد الجسور والطرق في المناطق والدول الفقيرة .

\*البنك الدولي اكبر ممول خارجي للتعليم في العالم وذلك بمنح القروض والاعتمادات وتقديم المشورة والخدمات الفنية والتحليلات ويعمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع كل من حكومات البلدان والوكالات والهيئات التابعة

للامم المتحدة والهيئات المانحة ومنظمات المجتمع المدني واصحاب المصلحة الحقيقة الاخرين في تقديم المساندة للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها لاتاحة التعليم لكافة مواطنيها وذلك كوسيلة لتمكينهم من اسباب القوة ودعم نمو اقتصادياتها الوطنية

\*البنك الدولي من بين اكبر الممولين الخارجيين لمكافحة فيروس مرض الايدز في العالم : بما أن البنك الدولي من بين الجهات الراعية لبرنامج الامم المتحدة لمكافحة نقص المناعة المكتسبة فقد قام في السنوات الخمس الماضية بتخصيص ما يزيد على 1.8 مليون دولار أمريكي لمكافحة انتشار فيروس ومرض الايدز في مختلف مناطق العالم كما أن البنك الدولي من أكبر المساندين ماليا لبرامج مكافحة مرض الايدز في البلدان النامية

### **\*البنك الدولي في طليعة مناهضي الفساد في مختلف مناطق العالم:**

منذ عام 1996 شرع البنك الدولي في تنفيذ مئات البرامج لتحسين أنظمة الإدارة العامة لمكافحة الفساد في حوالي مئة من البلدان النامية وتتراوح المبادرات في هذا المجال بين اشتراط قيام المسؤولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم وادخال الاصلاحات على الاتفاق العام وتدريب القضاة وتعليم الصحفيين اساليب كتابة التحقيقات الصحفية وأدى التزام البنك الدولي بمكافحة الفساد الى المساعدة في تشجيع الاستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي كما يواصل البنك جعل اجراءات مكافحة الفساد جزءا اساسيا من عمله على صعيد اجراء تحليلات وتنفيذ العمليات .

\*البنك الدولي من أكبر الجهات الدولية تمويلا لمشروعات التنوع البيولوجي: فالاهتمام بالبيئة يحتل مركزا هاما في رسالة البنك الدولي الرامية الى تقليص الفقر وتخفيض اعداد الفقراء وانظم الى اكبر مؤسسات حماية البيئة وترتكز استراتيجية البنك الدولي بشأن البيئة على كل من تغير المناخ والغابات والموارد المائية وادارة شؤون التلوث والتنوع البيولوجي من بين الامور الاخرى حيث اصبح من اكبر المصادر لتمويل البرامج البيولوجية في العالم وتبلغ حاليا قيمة المشروعات التي يمولها البنك الدولي وتتضمن اهدافا بيئية واضحة حوالي 11 مليون دولار امريكي

\*دخول البنك الدولي في اطار الشراكة في العديد من البرامج الانمائية : ينظم البنك الدولي الى مجموعة واسعة من الشركاء في الحملة الدولية على الفقر ليكون ممول رئيسي لها على سبيل المثال عمل البنك الدولي مع الحكومات والقطاع الخاص لتنفيذ صندوق جديد صندوق كربون بيولوجي لتنمية المجتمعات المحلية ومع الرابطة الدولية لمبادلة انبعاثات غاز الكربون .

كما يعمل البنك الدولي مع الصندوق العالمي للحياة البرية في حماية الغابات وغيرها من الشراكات

\*مساندة وتعاون البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني : نسبة اشتراك منظمات المجتمع المدني في

المشروعات التي يمولها البنك الدولي ازدادت من 21 بالمئة من كافة المشروعات في عام 1990 الى حوالي 72

بالمئة في عام 2005 كما تزداد مساندة البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني عن طريق اتاحة المزيد من المعلومات اليها وعروض اتاحة تدريب بها. كما يقوم البنك الدولي بتقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني لاعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب وتقديم الخدمات الاجتماعية ومساندة تنمية المجتمعات المحلية ويقوم موظفو البنك الدولي المعنيون بمنظمات المجتمع المدني في اكثر من 70 مكتب تابعة للبنك في مختلف بلدان العالم بالتشاور والعمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا التي تتراوح ما بين الوقاية من فيروس ومرض الايدز وتطوير أنشطة الائتمان البالغ الصغر ومحاربة الفساد وحماية البيئة .

\*البنك الدولي يساعد البلدان الخارجة من الصراعات لاستئناف التنمية السلمية فيها : يعمل البنك الدولي حاليا في 35 بلدا متأثرا بصراعات وهو يعمل مع الحكومة المعنية ومع الشركاء من بين المنظمات الغير حكومية بهدف مساعدة الناس المتضررين من الحروب واستئناف عملية التنمية السلمية ومنع نشوب العنف مرة اخرى ويتناول عمل البنك الدولي مجموعة من الاحتياجات من بينها:

استنهاض الاقتصاد وترميم واعادة بناء البنية الاساسية التي تضررت بسبب الحرب واعادة بناء المؤسسات وازالة الالغام الارضية ومساعدة الناس الذين شاركوا في الصراعات واللاجئين على الاندماج ثانية في مجتمعاتهم .